

## زبدة الأصول

- الفهرس — • كلمة المؤلف|3 • اما المقدمة ، ففي بيان أمور|5 • ثبوت المبادئ
- الأحكامية لعلم الأصول و عدمه|5 • لزوم الموضوع للعلم و عدمه|6 • لزوم البحث عن العوارض
- الذاتية لموضوع العلم وعدمه|8 • ما به تمايز العلوم|13 • موضوع علم الأصول|16 • تعريف
- علم الأصول|18 • العلة الوضعية ليست من الأمور الواقعية|22 • بيان حقيقة الوضع|24 •
- اقسام الوضع امكانا ووقوعا|29 • في المعنى الحرفي|31 • مختار المحقق الخراساني في
- المعنى الحرفي و نقده|34 • مختار الأستاذ الأعظم في المعنى الحرفي و نقده|41 • بيان
- المختار في المعنى الحرفي|42 • الوضع في الحروف عام و الموضوع له عام|44 • تحقيق
- الانشاء و الاخبار|46 • أسماء الإشارة و الضمائر|50 • استعمال اللفظ في المعنى المجازي|52
- استعمال اللفظ في نوعه|53 • اطلاق اللفظ و إرادة شخصه|56 • تبعية الدلالة للإرادة|59 •
- وضع المركبات|62 • التبادر من علائم الحقيقة|64 • عدم صحة السلب من علامات الحقيقة|66 •
- الاطراد علامة الحقيقة|69 • تعارض الحوال|71 • الحقيقة الشرعية|72 • الصحيح والأعم|75 •
- الاحتياج إلى تصوير الجامع|79 • تصوير الجامع بين الافراد الصحيحة|80 • تصوير الجامع على
- الأعم|86 • الوجه الثاني لتصوير الجامع على الأعم|90 • الوجه الثالث - و الرابع|91 •
- بيان ثمرة المسألة|92 • الثمرة الثانية|95 • الثمرة الثالثة|96 • أدلة القول
- بالصحيح|97 • وجوه القول بالوضع للأعم|100 • المقام الثاني في المعاملات|104 • جواز
- التمسك بالاطلاق في المعاملات|107 • اقسام دخل الشئ في المأمور به|110 • الاشتراك|112 •
- استعمال اللفظ في أكثر من معنى|116 • المشتق|122 • ثمرة هذا البحث|124 • النزاع عام
- لاسم الزمان|128 • عدم دلالة الافعال على الزمان|131 • اختلاف المشتقات في المبادئ|132 •
- بيان المراد من الحال في العنوان|134 • في تعيين ما يقتضيه الأصل|137 • ما يدل على
- المختار في وضع المشتق|139 • أدلة القول بالوضع للأعم|143 • في بساطة مفهوم المشتق و
- تركبه|146 • دليل تركيب المشتق|151 • الفرق بين المشتق و مبدأه|152 • ملك الحمل|154 •
- ما هي النسبة بين المبدأ و الذات|155 • ما هو المتنازع فيه في المشتق|157 • الأوامر (
- فيما يتعقل بمادة الامر )|159 • المعنى الاصطلاحي للفظ الامر|162 • اعتبار العلو في معنى
- الامر|164 • الامر محمول على الوجوب|165 • الجهة الرابعة في اتحاد الطلب و الإرادة|167 •
- الجبر و الاختيار|169 • أقوال الجبريين و مسالكهم في الجبر|169 • القول بالتفويض|171 •
- معنى الامر بين الامرين|172 • أدلة الجبريين لما ذهبوا اليه|176 • جواب الحكماء و
- نقده|176 • جواب المحقق العراقي و نقده|177 • تجرد النفس عن المادة|178 • الشوق ليس

علة للفعل الاختياري|181 • قانون العلية العامة|182 • إرادات هذا الوجوب و نقدها|183 •  
 عدم استحالة الترجيح بلا مرجح|186 • قانون الوراثة|188 • الاعتياد|188 • الندامة و احساس  
 المسؤولية|189 • الاستدلال للجبر بمبدئية □ سبحانه|190 • الاستدلال للجبر بانتهاء الافعال  
 إلى إرادة □ تعالى|191 • توضيح كلام المحقق الخراساني|192 • وجه ايجاد من سيوجد منه  
 المهلكات|194 • الموجب لاختيار □ تعالى العقاب|195 • إرادة □ تعالى على قسمين|196 •  
 إرادة □ من صفات الفعل|197 • افعال العباد غير متعلقة لإرادة □ تعالى|198 • الآيات  
 التي استدل بها على تعلق إرادة □ تعالى بالافعال|199 • المشيئة الإلهية و افعال  
 العباد|201 • الاستدلال للجبر بعلم □ تعالى|204 • الاستدلال للجبر بسلطنة □ تعالى|205 •  
 الاستدلال للجبر باسناد الاضلال إلى □ تعالى|206 • كلام العارف الشيرازي في معنى الاضلال|210  
 • الآيات التي استدل بها للجبر|214 • القول بالجبر مخالف للوجدان|216 • التحسين و  
 التقبيح العقليان|217 • عدالة □ تعالى|219 • التكليف بما لا يطاق|220 • الاستدلال للقول  
 بالتفويض و نقده|222 • الامر بين الامرين|223 • بحث روائي - أحاديث حول الجبر  
 والاختيار|224 • دفع الشبهة عن الحديث القدسي|230 • حقيقة السعادة والشقاوة|231 • اختلاف  
 الناس في الصفات النفسانية|233 • البداء في التكوين|234 • كلمات علمائنا في معنى  
 البداء|235 • ما هو الحق في معنى البداء|237 • تنبيهات|240 • الكلام النفسي|241 • أدلة  
 الأشاعرة على الكلام النفسي|242 • الدليل على عدم ثبوت الكلام النفسي|245 • الفصل الثاني  
 فيما يتعلق بصيغة الامر|247 • دلالة صيغة الامر على الوجوب و عدمها|249 • دلالة الجملة  
 الخبرية على الوجوب|255 • التعبد والتوصلي|257 • الدواعي القربية|260 • اخذ قصد الامر  
 في المتعلق|262 • اخذ قصد الامر في المتعلق بالامر الثاني|269 • اخذ الجامع بين قصد الامر  
 وغيره في المتعلق|272 • اخذ ما يلزم قصد الامر في المتعلق|274 • ما يقتضيه الأصل  
 اللفظي|275 • ما يقتضيه الاطلاق المقامي|281 • ما يقتضيه الأصل العملي|282 • الشك في سقوط  
 الواجب في ضمن الفرد المحرم|285 • الشك في سقوط الواجب بالفعل غير الاختياري|287 • الشك  
 في سقوط الواجب بفعل الغير|288 • تقسيم الواجب إلى النفسي و الغيري|290 • الامر عقيب  
 الخطر|291 • المرة و التكرار|293 • الفور و التراخي|295 • في أنه على الفورية هل يجب  
 فوراً ففوراً|298 • مبحث الاجزاء|299 • بيان المراد من الاقتضاء و الاجزاء|300 • الفرق بين  
 هذه المسألة و مسألة المرة و التكرار|302 • اجزاء الاتيان بالمأمور به عن امره|304 •  
 عدم جواز تبديل الامثال بامثال اخر|304 • اجزاء الاتيان بالمأمور به الاضطراري|310 •  
 ارتفاع العذر في الوقت|315 • بيان ما يقتضيه الأدلة في مقام الاثبات|318 • جواز البدار و  
 عدمه|320 • اجزاء الاتيان بالمأمور به الظاهري|322 • ما يقتضيه الأصول العملية|329 • ما  
 يقتضيه الأدلة الثانوية|332 • الاجزاء في القطع بالامر في صورة الخطاء|334 • العدول من

مجتهد إلى آخر|335 • في اختلاف الحجة بالنسبة إلى شخصين|337 • مقدمة الواجب|339 • مبحث  
المقدمة من المسائل الأصولية|340 • هذه المسألة من المسائل العقلية|342 • بيان خروج  
الاجزاء عن حريم النزاع|343 • الشرط المتأخر|348 • الشرط المتأخر للمأثور به|352 •  
الواجب المشروط|355 • مقدمات الواجب المشروط|364 • حكم التعلم|365 • وجوب التعلم عند  
الشك في الابتلاء|370 • بيان حكم المقدمات المفوتة|372 • الواجب المعلق|377 • ما استدل  
به لعدم معقولية الواجب لمعلق|379 • تردد امر القيد بين رجوعه إلى الهيئة أو  
المادة|386 • الواجب النفسي والغيري|391 • لو دار الامر بين كون الواجب نفسيا أو  
غيريا|394 • آثار الواجب النفسي و الغيري|399 • بيان اشكال الطهارات الثلاث و الجواب  
عنه|402 • الأقوال في وجوب المقدمة|406 • اشتراط وجوب المقدمة بقصد التوصل|407 •  
المقدمة الموصلة|410 • بيان ثمرة القول باختصاص الوجوب بالموصلة|416 • ثمرة القول  
بوجوب المقدمة|418 • بيان ما يقتضيه الأصل العملي في المقام|422 • دليل القول بوجوب  
المقدمة|425 • الواجب الأصلي والتبعي|431 • مقدمة الحرام|433 • تم . . . . .  
. . . . .